



ملخص بيان المعلومات إصدار اقتراض سندي غير مدرج

المبلغ الإجمالي للعملية: 300 000 000 درهم

الشطر "C" غير مدرج	الشطر "B" غير مدرج	الشطر "A" غير مدرج	
	300 000 000 Dh		السقف
	3 000 سند		العدد الأقصى للسندات
	100 000 درهم		قيمة إسمية
	22 نونبر 2017		تاريخ النتمتع
	5 سنوات	3 سنوات	مدة الاستحقاق
	22 نونبر 2022	22 نونبر 2020	تاريخ الاستحقاق
تابثة، تحتسب من خلال المنحنى الثانوي لسندات الخزينة الذي أصدره بنك المغرب، بتاريخ 26 أكتوبر، أي 2,59%، مع زيادة علاوة المخاطر بين 70 و 85، أي بين 3,29% و 3,44%	تابثة، بالرجوع إلى نسبة الفائدة السيادية لسندات الخزينة لأجل 5 سنوات والتي تحتسب من خلال المنحنى الثانوي الذي أصدره بنك المغرب، بتاريخ 26 أكتوبر 2017، أي 2,74%، مع زيادة علاوة المخاطر بين 75 و 95، أي بين 3,49% و 3,69%.	تابثة، بالرجوع إلى نسبة الفائدة السيادية لسندات الخزينة لأجل 3 سنوات والتي تحتسب من خلال المنحنى الثانوي الذي أصدره بنك المغرب، بتاريخ 26 أكتوبر 2017، أي 2,52%، مع زيادة علاوة المخاطر بين 70 و 85، أي بين 3,22% و 3,37%	نسبة الفائدة الحسابانية
سداد خطي ثابت	في النهاية	في النهاية	تسديد الأصل
بين 70 و 85 نقطة أساس	بين 75 و 95 نقطة أساس	بين 70 و 85 نقطة أساس	علاوة المخاطر
بالطريقة الفرنسية دون إعطاء الأسبقية للحصص			طريقة المنح
قابلية للتداول بالتراضي (خارج البورصة)			قابلية السندات للتداول

فترة الاكتتاب من : 15 إلى 17 نونبر 2017 مع احتساب اليوم الأخير

اكتتاب مخصص للمستثمرين الخاضعين للقانون المغربي كما تمت الإشارة إليه في بيان المعلومات

المؤسسة المكلفة بالتوظيف



المستشار المالي – المنسق العام



تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لمقتضيات منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-212-93 والصادر بتاريخ 21 شتنبر 1993 كما تم تغييره وتتميمه. قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا بيان معلومات بتاريخ 31 أكتوبر 2017 تحت المرجع VI/EM/030/2017

تنبيه:

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 31 أكتوبر 2017 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدار سندات الاقتراض من طرف "جيدة" "JAIDA"

يمكن الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل في أي وقت بالمقر الرئيسي لـ "جيدة" "JAIDA" أو لدى مستشاره المالي. كما أنها متوفرة خلال 48 ساعة لدى المؤسسة المنظمة لأوامر الزبناء CIH Bank

كما يوضع بيان المعلومات رهن الإشارة للعموم على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma

1.1. أهداف العملية

قررت الجمعية العامة العادية لـ "جيدة" "JAIDA" المنعقدة بتاريخ 26 نونبر 2015، بعد اطلاعها على توصيات مجلس الإدارة، ترخيص إصدار اقتراض سندي من خلال أو دون طرح أسهمها للتداول العام بمبلغ أقصاه 300 مليون درهم يمكن تحقيقه مرة واحدة أو عدة مرات داخل أجل أقصاه 2 سنوات، تطبيقاً لمقتضيات المواد 292 و 315 ومايليها من القانون 95-17 المتعلق بالشركات كما تم تعديله وتتميمه في المادة 05-20.

فوضت الجمعية العامة طبقاً لمقتضيات المادة 294 من القانون 95-17، لمجلس الإدارة، مع خيار التفويض الفرعي، وفي الحدود القانونية والتنظيمية، السلطات اللازمة للقيام باقتراض سندي واحد أو أكثر وتوضيح المقترحات وشروط الاقتراض السندي المرخص به بحد أقصى قدره 300 مليون.

إن الاقتراض السندي موضوع هذا الملخص والذي يندرج في إطار استراتيجية تطوير جيدة "JAIDA"، سيتمكن الشركة من توسيع نطاق وجودها في سوق رأس المال وتنويع مصادر تمويلها.

يصبو هذا الإصدار إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تمويل تنمية الشركة ونموها؛
- تعزيز موارده الثابتة ومواءمة متوسط استحقاق مصادر تمويله مع متوسط مدة القروض القائمة؛
- تنويع مصادر التمويل والحفاظ عليها وتحسين تكاليف التمويل إلى أقصى حد؛

1.2 خصائص العملية

في إطار تفويض السلطة الممنوحة للإدارة من قبل مجلس الإدارة المتعقد بتاريخ 7 فبراير 2017، قرر المدير العام إصدار اقتراض سندي بمبلغ إسمي أقصاه 300 000 000 ، درهم (ثلاثمائة مليون درهم)، ذي الخصائص الرئيسية التالية:

- ✓ الحد الأقصى للعملية: 300 000 000 درهم (ثلاثمائة مليون درهم)؛
- ✓ المدة: 3 أو 5 سنوات.
- ✓ الحد الأقصى لعدد السندات: 300 السندات؛
- ✓ نوع السند: سندات عادية
- ✓ القيمة الإسمية: 100 000 درهم

والتي تنقسم إلى ثلاثة أشرطة:

▪ نسبة الخروج:

✓ الشطر "A" غير مدرج ببورصة الدار البيضاء سعر ثابت ، انطلاقا من معدلات الاستحقاق السيادية المحددة في ثلاث سنوات محسوبة من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة ، كتلك الصادرة عن بنك المغرب، بتاريخ 26 أكتوبر 2017 ، أي 2,52% مع زيادة علاوة المخاطر بين 70 و 85 نقطة أساس ؛

✓ الشطر "B" غير مدرج ببورصة الدار البيضاء بسعر ثابت، في إشارة إلى معدلات الاستحقاق السيادية المحددة في 5 سنوات محسوبة من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة ، كتلك الصادرة عن بنك المغرب، بتاريخ 26 أكتوبر 2017 ، أي 2,74% مع زيادة علاوة المخاطر بين 75 و 95 نقطة أساس ؛

✓ الشطر "C" غير مدرج ببورصة الدار البيضاء بسعر ثابت ، ذو للاستحقاق سنويا ، يحدد بالرجوع إلى لقيمة السندات لمدة 5 سنوات محسوبة من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة ، كتلك الصادرة عن بنك المغرب بتاريخ بتاريخ 26 أكتوبر 2017 ، أي 2,59% مع زيادة علاوة المخاطر بين 70 و 85 نقطة أساس

▪ تاريخ التمتع: 22 نونبر 2017

يجب ألا يتجاوز إجمالي قيمة الإصدار في الأشرطة الثلاث مبلغ ثلاثمائة مليون (300 000 000) درهم.

خصائص كل شطر مفصلة أدناه:

خصائص الشطر "A" (3 سنوات، سعر ثابت ، غير مدرج في بورصة الدار البيضاء)

سندات غير مدرجة ببورصة الدار البيضاء، تجرد من طبعتها المادي عن طريق تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) ومقيدة بالحسابات لدى المنخرطين المؤهلين لذلك.

طبيعة السندات

الطبيعة القانونية	لحامها
سقف الشطر	300 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المراد إصدارها	3 000 سند
القيمة الاسمية للسند	100 000 درهم
سعر الاكتتاب	متساو، % 100 من القيمة الاسمية
مدة الاستحقاق	3 سنوات
فترة الاكتتاب	من 15 إلى 17 نونبر 2017

22 نونبر 2017	تاريخ التمتع
22 نونبر 2020	أول تاريخ للإسترداد
بالطريقة الفرنسية دون إعطاء الاسبقية لأي شطر	منهج المنح
<p>نسبة الفائدة قارة: تحدد نسبة الفائدة الحسابية بالرجوع إلى نسبة الفائدة السيادية لسندات الخزينة لأجل 3 سنوات و التي تحتسب من خلال المنحنى الثانوي ، الذي أصدره بنك المغرب، بتاريخ 26 أكتوبر 2017 ، مع زيادة علاوة المخاطرة بين 70 و 85 نقطة أساس (نقطة أساس)؛ أي بنسبة فائدة تبلغ ما بين 3,22% و 3,37% يتم تحديد نسبة الفائدة عن طريق الاستقطاب الخطي باستخدام النقطتين اللتين توطان المدة الكاملة ل 3 سنوات (أساس اكتوبري)</p>	نسبة الفائدة الحسابية
بين 70 و 85	علاوة المخاطر (نقطة أساس)
<p>تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الإقتراض، أي في 22 نونبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل في البورصة الذي يلي 22 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل في البورصة. ستتوقف فوائد السندات عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه "جيدة" بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية [القيمة الإسمية * سعر الفائدة الحسابية]</p>	الفوائد
ستخضع سندات الشطر "A" لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.	الاستحقاق / التسديد العادي
<p>في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول "جيدة" خلال مدة الإقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات للهيئة القانونية التي حلت محل "جيدة" في الحقوق والواجبات.</p>	التسديد المبكر
<p>يمنع على "جيدة" القيام خلال مدة الإقتراض بالتسديد المبكر للسندات موضوع هذا الإصدار. بيد أن "جيدة" تحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات في السوق التابعة بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.</p>	تداول السندات
<p>قابلة للتداول بالتراضي. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات.</p>	التماثلات
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. في حالة ما إذا أصدرت "جيدة" لاحقا سندات تمتع جديدة ذات حقوق مماثلة في جميع الأوجه لسندات الإصدار الحالي، سيمنحها ودون التماس موافقة حاملي السندات، شريطة أن تتوقعه عقود الإصدار، القيام بمماثلة مجموع سندات الإصدارات المتتالية، موحدة بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبيرها ومداولتها.</p>	رتبة الإقتراض
<p>تشكل السندات التي تصدرها "جيدة" و فوائدها تعهدات مباشرة وعمامة وغير مشروطة وغير مرتبطة من طرف المصدر. وتأتي في نفس الرتبة فيما بينها وكافة الديون الأخرى الحالية والمستقبلية للمصدر وغير الخاضعة ل ضمانات.</p>	

الضمان	إن الإصدار الحالي ليس موضوع أي ضمانات..
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تصنيف.
تمثيل مجموع حاملي سندات الإقتراض	<p>ووفقا للفقرة 1 من المادة 299 والفقرتين الفرعيتين 1 و 2 من المادة 300 من القانون رقم 95-17 المذكور آنفا، فإن حاملي سندات نفس الاصدار لهم الحق في التجمع للدفاع عن مصالحهم المشتركة كهيئة متمتعة بشخصية قانونية. في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين مجلس الإدارة بتاريخ 12 شتنبر 2017 السيد محمد احديد، خبير محاسباتي، وكيلا مؤقتا، وممثلا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر "A" و "B" و "C" من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في كتلة واحدة وحيدة.</p>
	<p>علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات لانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب وفي موعد أقصاه 30 يوما قبل أداء أول استحقاق للشطر "C".</p>
القانون المطبق	القانون المغربي
المحاكم المختصة	المحكمة التجارية بالرباط

خصائص الشطر "B" (5 سنوات، سعر ثابت ، غير مدرج في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات غير مدرجة ببورصة الدار البيضاء، تجرد من طبيعتها المادي عن طريق تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) ومقيدة بالحسابات لدى المنخرطين المؤهلين لذلك.
الطبيعة القانونية	لحامها
سقف الشطر	300 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المراد إصدارها	3 000 سند
القيمة الاسمية للسند	100 000 درهم
سعر الاكتتاب	متساو، 100 % من القيمة الاسمية
مدة الاستحقاق	5 سنوات
فترة الاكتتاب	من 15 إلى 17 نونبر 2017
تاريخ التمتع	22 نونبر 2017
أول تاريخ للإسترداد	22 نونبر 2022
منهج المنح	بالطريقة الفرنسية دون إعطاء الاسبقية لأي شطر
نسبة الفائدة الحسابية	نسبة الفائدة قارة: تحدد نسبة الفائدة الحسابية بالرجوع إلى نسبة الفائدة السيادية لسندات الخزينة لأجل 5 سنوات و التي تحتسب من خلال المنحنى الثانوي ، الذي أصدره بنك المغرب بتاريخ 26 أكتوبر 2017 ، أي % 2,74 ، مع زيادة علاوة المخاطرة بين 75 و 95 نقطة أساس (نقطة أساس)؛ أي بنسبة فائدة تبلغ بين % 3,49 و % 3,69 يتم تحديد نسبة الفائدة عن طريق الاستقطاب الخطي باستخدام النقطتين اللتين توظران المدة الكاملة ل5 سنوات (أساس اكتوبري)
علاوة المخاطر (نقطة أساس)	بين 75 و 95
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الإقتراض، أي في 22 نونبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل في البورصة الذي يلي 22 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل في البورصة. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه "جيدة" بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية [القيمة الاسمية * سعر الفائدة الحسابية]
الاستحقاق/ التسديد العادي	ستخضع سندات الشطر " B " لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول "جيدة" خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات للهيئة القانونية التي حلت محل "جيدة" في الحقوق والواجبات.

<p>يمنع على "جيدة" القيام خلال مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات موضوع هذا الإصدار. بيد أن "جيدة" تحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات في السوق اللتأبعية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.</p>	التسديد المبكر
<p>قابلة للتداول بالتراضي. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات.</p>	تداول السندات
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. في حالة ما إذا أصدرت "جيدة" لاحقا سندات تمتع جديدة ذات حقوق مماثلة في جميع الأوجه لسندات الإصدار الحالي، سيمكنه ودون التماس موافقة حاملي السندات، شريطة أن تتوقعه عقود الإصدار، القيام بمماثلة مجموع سندات الإصدارات المتتالية، موحدة بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبيرها ومداولتها.</p>	التمائلات
<p>تشكل السندات التي تصدرها "جيدة" و فوائدها تعهدات مباشرة وعمامة وغير مشروطة وغير مرتبطة من طرف المصدر. وتأتي في نفس الرتبة فيما بينها وكافة الديون الأخرى الحالية والمستقبلية للمصدر وغير الخاضعة لضمانات.</p>	رتبة الاقتراض
<p>إن الإصدار الحالي ليس موضوع أي ضمانات..</p>	الضمان
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف.</p>	التصنيف
<p>ووفقا للفقرة 1 من المادة 299 والفقرتين الفرعيتين 1 و 2 من المادة 300 من القانون رقم 95-17 المذكور آنفا، فإن حاملي سندات نفس الإصدار لهم الحق في التجمع للدفاع عن مصالحهم المشتركة كهيئة متمتعة بالشخصية القانونية. في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين مجلس الإدارة بتاريخ 12 شتنبر 2017 السيد محمد احديد، خبير محاسباتي، وكيلا مؤقتا، وممثلا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في كتلة واحدة وحيدة. علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب وفي موعد أقصاه 30 يوما قبل أداء أول استحقاق للشطر C.</p>	تمثيل مجموع حاملي سندات الإقتراض
<p>القانون المغربي</p>	القانون المطبق
<p>المحكمة التجارية بالرباط</p>	المحاكم المختصة

خصائص الشطر "C" (5 سنوات، سعر ثابت ، تسديد سنوي خطي، غير مدرج في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات غير مدرجة ببورصة الدار البيضاء، تجرد من طبعتها المادي عن طريق تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) ومقيدة بالحسابات لدى المنخرطين المؤهلين لذلك.
الطبيعة القانونية	لحامها
سقف الشطر	300 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المراد إصدارها	3 000 سند
القيمة الاسمية للسند	100 000 درهم
سعر الاكتتاب	متساو، % 100 من القيمة الاسمية
مدة الاستحقاق	5 سنوات
فترة الاكتتاب	من 15 إلى 17 نونبر 2017
تاريخ التمتع	22 نونبر 2017
أول تاريخ للإسترداد	22 نونبر 2022
منهج المنح	بالطريقة الفرنسية دون إعطاء الاسبقية لأي شطر
نسبة الفائدة الحسابية	تحدد نسبة الفائدة الاسمية بإضافة علاوة نقط الأساس إلى نسبة الفائدة السيادية لسندات الخزينة و التي تحتسب من خلال المنحنى الثانوي ، الذي أصدره بنك المغرب بتاريخ 26 أكتوبر 2017 ، أي %2,59 ارتفاع العلاوة ما بين 70 و 85 نقطة أساس أي نسبة فائدة تبلغ ما بين %3,29 و %3,44. نسبة الفائدة السيادية مشابهة لسندات الخزينة (ثابتة، تسدد على مدى 5 سنوات). (يتم عرض صيغة تغير نسبة الفائدة النهائية إلى نسبة قابل للتسديد في ملحق هذا البيان).
علاوة المخاطر (نقطة أساس)	بين 70 و 85
نسبة الفائدة	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الإقتراض، أي في 22 نونبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل في البورصة الذي يلي 22 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل في البورصة. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه "جيدة" بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية [رأس المال المتبقي المستحق * سعر الفائدة الحسابية]
الاستحقاق/ التسديد العادي	يتم سنويا سداد المبلغ الرئيسي لسندات الشطر "C" بشكل خطي في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الإصدار أو في أول يوم عمل في البورصة الذي يلي هذا التاريخ إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل بها. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول "جيدة" خلال مدة الإقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات للهيئة القانونية التي حلت محل "جيدة" في الحقوق والواجبات.
التسديد المبكر	يمنع على "جيدة" القيام خلال مدة الإقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار. بيد أن "جيدة" تحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقترضات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي. لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر

للسندات

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق. في حالة ما إذا أصدرت "جيدة" لاحقا سندات تمتع جديدة ذات حقوق مماثلة في جميع الأوجه لسندات الإصدار الحالي، سيمكنها ودون التماس موافقة حاملي السندات، شريطة أن تتوقعه عقود الإصدار، القيام بمماثلة مجموع سندات الإصدارات المتتالية، موحدة بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبيرها ومداولتها.	التماثلات
تشكل السندات التي تصدرها "جيدة" و فوائدها تعهدات مباشرة وعامة وغير مشروطة وغير مرتبطة من طرف المصدر. وتأتي في نفس الرتبة فيما بينها وكافة الديون الأخرى الحالية والمستقبلية للمصدر وغير الخاضعة لضمانات.	رتبة الاقتراض
إن الإصدار الحالي ليس موضوع أي ضمانات.	الضمان
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف.	التصنيف

ووفقا للفقرة 1 من المادة 299 والفقرتين الفرعيتين 1 و 2 من المادة 300 من القانون رقم 95-17 المذكور آنفا، فإن حاملي سندات نفس الإصدار لهم الحق في التجمع للدفاع عن مصالحهم المشتركة كهيئة متمتعة بالشخصية القانونية.

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين مجلس الإدارة بتاريخ 12 شتنبر 2017 السيد محمد احديد، خبير محاسباتي، وكيلا مؤقتا، وممثلا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطر A و B و C من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في كتلة واحدة وحيدة.

تمثيل مجموع حاملي سندات الإقتراض

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب وفي موعد أقصاه 30 يوما قبل أداء أول استحقاق للشطر C.

القانون المطبق	القانون المغربي
المحاكم المختصة	المحكمة التجارية بالرباط

3. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	31 أكتوبر 2017
2	نشر موجز بيان المعلومات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	2 نونبر 2017
3	افتتاح فترة الإكتتاب	15 نونبر 2017
4	إغلاق فترة الإكتتاب	17 نونبر 2017
5	مركزة طلبات الاكتتاب من خلال المؤسسة المركزية وتخصيص السندات	17 نونبر 2017
6	إعلان المؤسسة المركزية عن النتائج للمستثمرين	20 نونبر 2017
7	التسليم/التسديد	22 نونبر 2017
8	إعلان "جيدة" عن نتائج العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	22 نونبر 2017

II. معلومات عن المصدر

II.1. أنشطة جيدة

II.1.1 النشاط الأساسي لجيدة

جديدة هي مؤسسة تمويل مؤسسات التمويلات الصغرى المغربية، تم تأسيسها كشركة مجهولة خاضعة للقانون المغربي، وقد وافق عليها البنك المركزي المغربي (بنك المغرب) كشركة تمويل.

وقد عملت "جيدة" منذ إنشائها سنة 2007 لتتوط بمهمة مكافحة الإقصاء المالي والاجتماعي وتعزيز تنمية المقاولات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تخلق فرص العمل من خلال تقديم الدعم المالي والتقني لجمعيات التمويلات الصغرى. وقد اكتسبت الشركة خبرة ومعرفة معترف بها في تمويل قطاع القروض الصغيرة.

بموجب مهامها القانونية، تنوط "جيدة" جوهريا بمهمة الشمول المالي والتنمية المسؤولة بما في ذلك السماح، من خلال تمويل جمعيات القروض الصغرى، للأسر في وضعية غالبا ماتكون صعبة، و بمراد ضعيفة، بالقيام بنشاط مدر للدخل وهو دور مسؤول اجتماعيا يدعمه حضور نشط لمساهميها في هذا المجال.

تعمل "جيدة" كمنصة لتوجيه المزيد من رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاع القروض الصغرى، وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار استراتيجية التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، ترغب "جيدة" في مصاحبة جمعيات القروض الصغرى وتقديم برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس المساعدة التقنية لتعزيز ثقته الائتمانية، للحفاظ على أنشطتها المالية ورفع أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

وقد وضعت "جيدة" أهدافا تشكل محاور رئيسية لاستراتيجيتها، وهي:

- تعزيز مكانتها كفاعل مرجعي في قطاع التمويلات الصغرى؛
- المساهمة الفعالة في ضمان التمويل الأمثل لمؤسسات القطاع.
- تعزيز المنتجات والخدمات المقدمة وخلق شراكات ناجحة للقطاع؛
- مواصلة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وضمان استدامتها؛
- المساهمة في تنمية التعاون جنوب جنوب.

وبالإضافة إلى تمويل جمعيات القروض الصغرى، تقدم "جيدة" خدمات متنوعة تسوقها "جيدة"، منها:

- خدمات غير مالية مخصصة لجمعيات القروض الصغرى لمصاحبتها في إطار المساعدة التقنية، بما في ذلك:
 - تعزيز القدرات لتحسين أساليب العمل من خلال مراجعة الحافظة والتحليل الشامل للمعطيات والتصديق عليها من خلال دراسة ميدانية)،

- تقديم الاستشارة المالية لإعادة التمويل
- وزيادة الخبرات في مجال التسيير المالي.

➤ خدمات غير مالية مخصصة للجهات المانحة (خاصة الخدمات الإدارية، كتسيير أموال مؤسسات مغربية وأجنبية والمساعدة التقنية الدولية، وإدارة المرافق التي تقدمها الجهات المانحة لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة، في شكل إدارة البرامج أو التعاقد من الباطن)؛

➤ ومنصة إبلاغ مخصصة لشركاء القطاعين العام والخاص. تسمح هذه المنصة برصد أنشطة مختلف المؤسسات، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية رهن إشارة الشركاء من القطاعين العام والخاص).

وفي ما يتعلق بمنصة الإبلاغ هذه، فإن مركز البيانات الذي يمكن أن يعمل كمرصد ومقياس للقروض الصغرى لا يمكن أن يصبح عمليا إلا بانضمام جميع الشركاء (جمعية القروض الصغرى، FNAM، بنك المغرب ... الخ) إلى هذا المشروع، بما في ذلك الموافقة على تعزيز القاعدة ببياناتهم، وبتعيين مشغل (MBS أو غيرها) لإدارة مركز البيانات المذكور. وتتنافس "جيدة" بشكل رئيسي مع الجهات المانحة الدولية والبنوك المغربية في أعمالها التقليدية المتمثلة في تمويل "جمعيات القروض الصغرى".

تعد الجهات الفاعلة الدولية الكبيرة (الوكالات الإنمائية في البلدان النامية والوكالات المتعددة الأطراف) منفتحة عموما على شراكات مع الفاعلين المحليين كـ "جيدة"، على الرغم من أنها تفضل أحيانا، كما تتطلب موثوقيتها، أن تعمل مباشرة مع جمعيات القروض الصغرى أو الفاعلين في القروض الصغرى الذين تمويلهم. وهكذا، تستهدف "جيدة" منافسيها الأجانب، باعتبارهم عملاء محتملين، من خلال تقديم خدمات التسيير إلى أطراف ثالثة، أو الاستعانة بمتعاقدين من الباطن (المساعدة التقنية).

كما أن البنوك المحلية (المغربية) تتنافس أيضا مع "جيدة"، فقرارات معظمها قائمة حصرا على أهداف الربحية.

ومن ثم، ووعيا منها بصغر سوق القروض الصغرى (عدد محدود من جمعيات القروض الصغرى ومعدل نمو محدود في القطاع) و في إطار نموها الاستراتيجي، تدرس "جيدة" إمكانيات توسيع أعمالها كما ونوعا من أجل مواصلة تقديم خدمات أفضل لقطاع تمويل القروض الصغرى، سواء في المغرب أو في أفريقيا بشكل عام، وبالتالي خدمة أكبر عدد من السكان الذين يحتاجون إلى خدمات القروض الصغرى ذات جودة.

II.1.2. وصف منتجات "جيدة"

تقدم "جيدة" مجموعة متطورة من المنتجات المالية الملائمة للحاجيات الخاصة لجمعيات المقاولات الصغرى.

يعتمد المبلغ الأدنى والأقصى لقرض "جيدة" على عدة عوامل، منها:

- (1) حجم جمعيات القروض الصغرى المستفيدة.
- (2) القيود التنظيمية للقروض لكل مستفيد؛
- (3) قيود "جيدة" الداخلية، وتحدد نسبة مبلغ القروض و رؤوس أموال جمعيات القروض الصغرى ونسبة مبلغ القروض، ورؤوس أموال "جيدة" ، إلخ.
- (4) القيود التي يمكن أن تفرضها الجهة الراعية أو الجهة الممولة التي تمول القرض في حالة القرض الخاص.

تتفرع هذه المجموعة من القروض المتاحة حاليا إلى ثلاث أنواع:

(a) قروض كبرى

يتم اقتراح القروض الكبرى على جميع جمعيات القروض الصغرى وتوجه بالخصوص لجمعيات القروض الصغرى متوسطة الحجم الراغبة في تمويل نموها وتعزيز قدرتها، وتتراوح فترة استحقاقها بين 3 سنوات و 10 سنوات.

(b) القرض التابعي

والقرض التابعي مخصص لجمعيات القروض الصغرى الكبيرة الحجم والتي تحتاج إلى تعزيز هيكل ميزانيتها من أجل تحسين قدرتها على مواصلة التمويل مباشرة من خلال القطاع الخاص. يمتد استحقاق القرض التابعي الممنوح من قبل "جيدة" ما بين 3 سنوات و 10 سنوات.

(c) القرض الخاص

ويُعنى القرض الخاص بتمويل أنشطة محددة تم وضعها في إطار برنامج تنموي محلي أو إقليمي؛ فهو غني ومناسب ويندرج ضمن سياسة التأثير الاجتماعي المستهدف. تقدم "جيدة" حاليا قروض مواضيعية تمولها مؤسسة Silatech ومقرها بقطر، و قروض "التعاون الإيطالي" (وزارة الشؤون الخارجية الخارجية).

يمكن لـ "جيدة" تمويل القروض الخاصة أو تدبيرها لفائدة جهة ثالثة.

2. مساهمة "جيدة"

في 30 يونيو 2017، بلغ رأس مال "جيدة" 328 027 900 درهم ويتم دفعها بالكامل. وتتكون من 3 280 279 (ثلاثة ملايين ومائتان وثمانون ألفا ومائتان وسبعة وتسعون) أسهم بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم الواحد، ومتشابهة.

تقدم مساهمة "جيدة" في 30 يونيو 2017 كما يلي:

% capital et droits de vote	عدد الأسهم	أسماء المساهمين الرئيسيين بتاريخ 31/06/2007
32,0%	1 049 999	صندوق الإيداع والتدبير (CDG)
31,4%	1 030 279	Kreditanstalt für Wiederaufbau (KfW)
18,3%	600 000	صندوق الإيداع والتدبير (CDC)
9,1%	300 000	بريد المغرب
9,1%	300 000	وكالة التنمية الفرنسية
0,0%	1	متنوع
100%	3 280 279	المجموع

III.3 الهيكل التنظيمي القانوني

"جيدة" شركة مجهولة ذات مجلس إدارة، تحكمها القوانين السارية في المغرب.

III.3.1 مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة "جيدة" في 30 يونيو 2017 مما يلي:

العنصر/الصفة	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب الحالي	تاريخ انتهاء مدة العضوية
السيد علي بن سودة رئيس مجلس الإدارة	المدير العام ل Finéa	07/02/2017	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2018
السيد ألكسندر كاب هير ممثل KfW	مدير مكتب KfW بالرباط	08/04/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2018
السيدة أن صوفي كيرفيل ممثلة AFD	مكلفة بمهمة	08/04/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2018
السيد محمد بالمعاشي ممثل CDG	مدير قطب تدبير الادخار، CDG	08/04/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2018
السيد محمد علي مزالي ممثل CDG	مستشار البحر الأبيض المتوسط و أفريقيا، CDG	08/04/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2018
السيد رضوان نجم الدين ممثل الريد بنك	رئيس مجلس الإدارة Barid Bank	08/04/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2018
السيد كومي كوتش عضو مستقل	وزير دولة سابق	15/12/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2017
السيد ميشال كوني عضو مستقل	رئيس Eudexia للاستشارات	15/12/2016	AGO توافق على البيانات المالية لسنة 2017

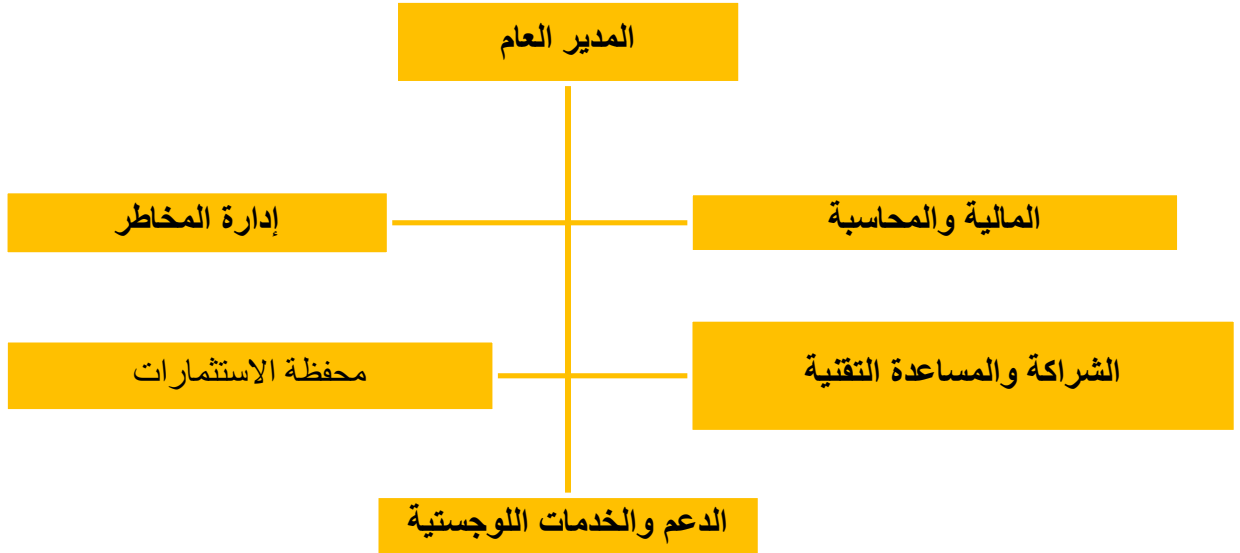
III.3.2 الإدارة العامة ل "جيدة"

يقوم بمهمة الإدارة العامة بتاريخ 30 يونيو 2017:

الأعضاء	المنصب	تاريخ التعيين ب "جيدة"
السيد عبد الكريم فرح	المدير العام	يوليوز 2012

II.3.3 الهيكل التنظيمي الوظيفي

يتكون الهيكل التنظيمي الوظيفي لشركة "جيدة"، بتاريخ 30 يونيو 2017، مما يلي:



III. المعطيات المالية

III.1. بيان الميزانية

30/06/2017	31/12/2016	31/12/2015	31/12/2014	الأصول (بالدرهم)
18 843	31 420	29 909	15 511	1. القيم الموجودة في الخزينة، البنوك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية.
1 322 640 674	1 631 982 077	1 566 534 254	1 250 574 988	2. المستحقات على المؤسسات الإنتمانية والمؤسسات الشبيهة بها
74 825 567	57 431 867	61 444 162	9 600 960	- عاجل
1 247 815 107	1 574 550 210	1 505 090 092	1 240 974 028	- أجل
365 930	400 763	288 552	260 669	3. مستحقات الزبائن
365 930	400 763	288 552	260 669	- القروض النقدية وقروض الاستهلاك
0	0	0	0	- قروض المعدات
0	0	0	0	- قروض عقارية
0	0	0	0	- قروض أخرى
0	0	0	0	4. مستحقات مكتسبة بالعمولة
8 007 790	1 457 387	34 453 537	55 288 282	5. تداول أوراق مالية واستثمارات
0	0	0	0	- سندات الخزينة والأوراق المالية المماثلة
0	0	0	0	- سندات دين أخرى
8 007 790	1 457 387	34 453 537	55 288 282	- سندات الملكية
15 104 982	20 875 839	14 480 279	9 902 163	6. أصول أخرى
0	0	0	0	7. الأوراق المالية الاستثمارية
0	0	0	0	- سندات الخزينة والأوراق المالية المماثلة
0	0	0	0	- سندات دين أخرى
4 457 600	299 600	0	0	8. أسهم الملكية والوظائف ذات الصلة
0	0	0	0	9. ديون تابعة
0	0	0	0	10. الأصول الثابتة المؤجرة والمستأجرة
5 132 416	4 876 929	3 902 856	1 138 038	11. الممتلكات العينية
4 261 606	4 429 387	1 386 992	1 395 895	12. الموجودات
1 359 989 841	1 664 353 402	1 621 076 378	1 318 575 546	مجموع الأصل

30/06/2017	31/12/2016	31/12/2015	31/12/2014	الخصوم بالدرهم
-	-	-	-	1. البنوك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
321 709 170	830 578 138	748 076 786	543 584 303	2. الديون تجاه مؤسسات القروض المشابهة
0	206 969 979	137 979 986	2 207 149	- عاجل
321 709 170	623 608 160	610 096 801	541 377 154	- أجل
0	-	-	-	3. ودائع العملاء
0	-	-	-	- الحسابات الدائنة
0	-	-	-	- حسابات التوفير
0	-	-	-	- الودائع لأجل
0	-	-	-	- حسابات أخرى مستحقة الدفع
203 331 507	207 386 301	207 364 384	-	4. سندات الدين التي تم إصدارها
0	-	-	-	- سندات الدين القابلة للتداول التي تم إصدارها
203 331 507	207 386 301	207 364 384	-	- سندات الاقتراض الصادرة
0	-	-	-	- سندات دين أخرى تم إصدارها
10 224 756	20 419 842	15 196 539	12 269 435	5. مبالغ أخرى المستحقة
19 469 784	19 469 784	16 469 784	14 269 784	6. مخصصات احتياطية للمخاطر والمصروفات
0	-	-	-	7. احتياطي منظم
0	-	-	-	8. المنح، الأموال العامة المخصصة وصناديق الضمان الخاصة
362 549 338	154 819 535	222 170 960	355 159 774	9. الدين الثانوي
0	-	-	-	10. إعادة تقييم فائض رأس المال
7 845 278	6 851 184	5 925 900	5 166 141	11. احتياطيات وأقساط مرتبطة برأس المال
328 027 900	328 027 900	328 027 900	328 027 900	12. رأس المال
0	-	-	-	13. المساهمين. رأس مال غير المدفوع (-)
95 806 624	76 918 842	59 338 449	44 903 019	14. الأرباح المحتجزة (+/-)
0	-	-	-	15. النتائج الصافية في انتظار التعيين (+/-)
11 025 485	19 881 876	18 505 676	15 195 190	16. 1 صافي الربح أو الخسارة لهذه الفترة (+/-)
1 359 989 841	1 664 353 402	1 621 076 378	1 318 575 546	مجموع الخصوم

III.2. حساب الإيرادات والمصارف

30/06/2017	30/06/2016	31/12/2016	31/12/2015	31/12/2014	بالدرهم
38 449 820	43 053 690	84 89 765	83 466 584	57 163 090	I. المصاريف التشغيلية للبنك
38 154 984	42 156 739	83 230 717	80 881 152	55 344 344	1. الفوائد والإيرادات الموازية من المعاملات مع مؤسسات الائتمان
0	0	-	611	3 538	2. الفوائد والإيرادات الموازية من المعاملات مع الزبناء
323 721	874 029	934 725	2 226 776	1 078 618	3. الفوائد والإيرادات المماثلة على سندات الدين
0	0	-	-	-	4. الإيرادات على سندات الملكية
0	0	-	-	-	5. الإيرادات على الأصول الثابتة المؤجرة والمستأجرة
-28 885	22 917	22 917	357 083	736 260	6. مصاريف الخدمات
0	6	1 407	962	330	7. إيرادات بنكية أخرى
15 421 832	19 618 691	36 498 060	40 850 223	23 032 823	II. المصاريف التشغيلية للبنك
11 476 285	15 626 330	28 374 903	33 485 526	23 016 860	8. الفوائد ومصاريف مماثلة على المعاملات مع مؤسسات الائتمان
0	0	-	-	-	9. فوائد ومصاريف مماثلة على معاملات العملاء
3 945 205	3 989 041	6 021 918	7 364 384	-	10. فوائد ومصاريف مماثلة على سندات الدين الصادرة
0	0	-	-	-	11. مصاريف على الأصول الثابتة المؤجرة والمستأجرة
342	3 320	101 239	313	15 963	12. مصاريف بينكية أخرى
23 027 988	23 434 999	47 691 706	42 616 362	34 130 267	III. صافي الإيرادات المصرفية
		2 359 961	-	6 433	13. إيرادات التشغيل غير المصرفية
		2 786 429	-	-	14. رسوم التشغيل غير المصرفية
5 478 407	5 379 019	10 724 326	9 638 269	7 426 893	IV. المصاريف العامة للإستغلال
2 271 963	1 755 986	3 672 983	3 933 030	3 273 683	15. نفقات الموظفين
32 525	34 760	59 473	55 893	50 271	16. الضرائب والرسوم
2 655 268	3 058 230	5 972 051	4 692 854	3 497 487	17. نفقات خارجية
242 358	226 285	463 412	448 987	268 350	18. مصاريف عامة أخرى للإستغلال
276 294	303 759	556 408	507 505	337 102	19. المبالغ المالية الموجهة لإستهلاك الديون وانخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة
		3 000 000	2 200 000	1 500 000	V. المخصصات الاحتياطية وخسائر الائتمان
					20. المخصصات الاحتياطية للديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة
					21. خسائر الديون المدعومة
		3 000 000	2 200 000	1 500 000	22. مخصصات احتياطية أخرى
					VI. استرجاع المخصصات واستعادة الديون المستهلكة
					23. استرجاع مخصصات الاحتياطية للديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة
					24. استعادة الديون المستهلكة
					25. استرجاع مخصصات أخرى
17 549 581	18 055 980	33 540 911	30 778 092	25 209 807	VII. النتيجة الحالية
3616	99	100	18 529	111 378	26. إيرادات غير المتداولة
1 302	1 481	2 129	96 369	140 738	27. نفقات غير جارية
17 551 895	18 054 598	33 538 883	30 700 252	25 180 448	VIII. الدخل قبل الضرائب
6 526 410	6 739 018	13 57 007	12 194 576	9 985 258	28. الدخل قبل الضرائب
11 025 485	11 315 580	19 881 876	18 505 676	15 195 190	IX. صافي الربح للسنة المالية

IV. عوامل الخطر

IV.1. مخاطر الائتمان

المقصود بمخاطر الائتمان، هو احتمالية أن لا يكون باستطاعة طرف ما الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة.

ولمواجهة هذه المخاطر، تتبنى "جيدة" تدابير معينة تتخذ من خلالها الحرص الواجب بجمع كافة المعلومات اللازمة لتحليل الوضع المالي والمؤسسي الحالي والمستقبلي لجمعيات القروض الصغرى، والتأثير المحتمل للقروض على عملها وميزانيتها العمومية. وتسمح هذه المعلومات بإجراء تقييم محدد ودقيق عن مخاطر الائتمان لدى جمعيات القروض الصغرى لاستنتاج التسعيرة المناسب.

يقوم فريق الحرص الواجب بعقد سلسلة من الاجتماعات مع الإدارة العامة و المسؤولين التنفيذيين لجمعيات القروض الصغرى والرئيس أو عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة بهدف:

- التحقق من صحة المعلومات التي تم جمعها.
- الحصول على معلومات إضافية؛
- والحصول على إجابات على الأسئلة المتعلقة؛
- مقارنة و التحقق من صحة المعلومات ذات الصلة والتفسيرات التي تم التوصل بها.

كما تنظم زيارات ميدانية للوكالات للتحقق من التطبيق العملي للسياسات والإجراءات وتشكيل نظرة خارجية عن ثقافة المؤسسة.

وفي نهاية المطاف، تجتمع لجنة القروض أو لجنة المخاطر الكبيرة، اعتمادا على مبلغ الائتمان، لاتخاذ قرار بشأن أي ملف اقتراض.

IV.2. مخاطر أسعار الفائدة

وبصفة عامة، ترتبط مخاطر أسعار الفائدة بأنشطة الوساطة المصرفية بتحويل الموارد القصيرة الأجل إلى متوسطة وطويلة الأجل. وبالتالي، فإن أي تطورات سلبية في أسعار الفائدة قد تؤدي إلى تدهور ربحية المؤسسة الائتمانية، أو حتى تشكل خطرا كبيرا على أموالها الخاصة عندما يتجاوز مداها حدودا معينة.

وللحد من هذه المخاطر، تقوم الوكالة ب:

- ✓ تقدير أثر التطورات السلبية لأسعار الفائدة على وضعها المالي، ومحاكاة سيناريوهات الأزمات، بما في ذلك التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة والتعرض الحساس للأسعار، لقياس أثرها على الربح و رؤوس الأموال.

- ✓ تحليل هيكل إعادة التمويل والمخاطر المحتملة لمعدلات الفائدة؛
- ✓ ورصد وتحليل نسبة تغطية القروض للوظائف المخصصة لها.

IV.3. مخاطر السيولة

وتعرف مخاطر السيولة بأنها خطر عدم قدرة المؤسسة، في ظروف عادية، على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

يقوم مدير الشؤون المالية بـ"جيدة"، المكلف بالأصول والخصوم بإدارة مخاطر السيولة. وتتولى "جيدة" متابعة هذه المخاطر، إذ تُحصي بشكل منتظم (مرة واحدة في الشهر على الأقل) متطلبات إعادة التمويل التي يرصدها المدير العام يوميا.

IV.4. الخطر التشغيلي

يتعلق الأمر بمخاطر الخسارة الناتجة عن الخصاص أو عن العيوب التي تعزى إلى المساطر الذاتية والنظم الداخلية أو إلى أحداث خارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية وتلك المرتبطة بالسمعة. قد ترتبط المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية بما يلي:

- الغش الداخلي والخارجي؛
- الممارسات غير اللائقة في ميدان العمل والسلامة في مكان العمل؛
- الممارسات غير الملائمة المتعلقة بالزبائن والمنتجات والنشاط التجاري؛
- الأضرار التي لحقت بالممتلكات المادية؛
- انقطاع الأعمال وعطل في النظام وتنفيذ العمليات؛
- العمليات

وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت "جيدة" هيكل مراقبة، مراقبة داخلية، لتحديد هذه المخاطر ووضع خريطة لها لكي تتمكن من وضع خطط عمل للحد من هذه المخاطر. وشهد سنة 2016 إطلاق العديد من المشاريع من خلال المراقبة الداخلية، وخاصة بعد توصيات بعثة التدقيق التابعة لجموعة CDG. خرج تقرير بعثة التدقيق بتوصيات نذكر منها تلك التي تُعنى بالمراقبة الداخلية ونظام المعلومات:

- الإسراع بإعادة تصميم دليل الإجراءات؛
- استكمال مشروع تحديث خريطة المخاطر ودليل المراقبة الداخلية؛
- وضع مؤشرات رصد المخاطر؛
- توسيع إجراءات نظام المعلومات إلى أساليب العمل.
- إضفاء الصبغة الرسمية على الإجراءات الاحتياطية والحماية

IV.5. مخاطر معلوماتية

يتم استخدام النظام المعلوماتي من قبل مستخدمي "جيدة" في إطار إجرائي حيث يملك كل مستخدم ملفا تعريفيا يمكنه من الوصول إلى الموارد.

تمتلك "جيدة" بنية تحتية أمنية معلوماتية متعددة المستويات (الجدران النارية للتطبيقات، جهاز مضاد-للتسلل والإشراف العام، إلخ). وتمتلك الشركة خطة استثمارية الأعمال كالتالي يوصي بها بنك المغرب، مع حل احتياطي يدمج الوظائف الرئيسية مثل التحقق من الحفظ و استعادة القدرة على العمل بعد حادث، وسعة تخزين مريحة وأمنة.

وتتيح الإجراءات المختبرة بانتظام إمكانية اللجوء إلى تشغيل منخفض الأداء، ولكنه يضمن للاستمرارية الجيدة لنشاط المؤسسة

VI.6. مخاطر السداد المبكر

ويسهل انخفاض أسعار الفائدة التسديد المبكر للقروض القائمة والتي من شأنها أن تتيح للعملاء الاستفادة من قرض جديد بسعر فائدة مناسب (أقل). وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في متوسط مخرجات "جيدة"، وإلى تأخر في دعم الوظائف والموارد (نتيجة للسداد المبكر) مما يؤدي إلى مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.

IV.7. المخاطر التنافسية

يتصف النشاط التمويلي لجمعيات القروض الصغرى في المغرب بتنافسيته النسبية، خاصة بسبب:

- المنافسة التجارية القوية والشرسة للبنوك في أعقاب تباطؤ الإقراض المصرفي في السنوات الأخيرة؛
- المزايا التنافسية لهذه البنوك نفسها مع شبكات كثيفة وانخفاض تكاليف الموارد.
- عروض إعادة تمويل التي تقدمها الجهات المانحة الدولية ؛

إن ظهور "التمويل الجماعي" في العالم، بهدف ربط أصحاب المشاريع الشباب مع جمهور كبير عبر الإنترنت بغرض تمويل الشركة الشابة، يشكل في نهاية المطاف خطرا تنافسيا كبيرا على "جيدة" ولا سيما بعد أن تقوم السلطات في المغرب بوضع الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة التمويل التعاوني.

وبغية التصدي لهذه المخاطر التنافسية، تستفيد "جيدة" من قربها ومعرفتها بعملاءها (جمعيات القروض الصغرى)، ودعمها وشرائكاتهما مع جمعيات القروض الصغرى والجهات المانحة والمنظمات الدولية.

IV.8. خطر تفكيك الشراكة

إن عدم الالتزام بشروط العقود المبرمة بين "جيدة" وشركائها، من قبل الطرفين المتعاقدين، أو حدوث ظروف قاهرة، قد تؤدي إلى إنهاء أحد هذه العقود. وتواجه "جيدة" هذا الخطر من خلال سياستها المتمثلة في:

- تنويع دخلها وموازنة نشاطها.
- القرب من شركاءها.

IV.9. المخاطر التنظيمية

يجب على "جيدة" متابعة تطور الإطار التشريعي والتنظيمي بشكل مستمر:

- i. شركات التمويل (تدابير بنك المغرب، التدابير الضريبية لقانون المالية، الخ)
- ii. قطاع القروض الصغرى، ولا سيما فيما يتعلق بالفاعلين (جمعيات القروض الصغرى حالياً)؛

ويجب أن تتكيف مع هذه الأطر التشريعية والتنظيمية وأن تمتثل لها.

فعلى سبيل المثال، فإن أي تغيير في القوانين التنظيمية لمنح جمعيات القروض الصغرى حق الحصول على ودائع من العملاء أو المودعين (أفراد) سيشكل تهديدا للمؤسسات التي تمول جمعيات القروض الصغرى (بخاصة "جيدة") ، لأن المصدر الجديد للتمويل (الودائع) قد تكون أقل تكلفة بالنسبة لجمعيات القروض الصغرى من الموارد التمويلية الحالية؛ فإن خطورة هذا التهديد يرتبط بوضوح بحجم الودائع.

IV.10. مخاطر محددة في القطاع

إن خصوصية السوق التي تعمل فيه "جيدة"، وهو تمويل الفاعلين العاملين في قطاع تمويل القروض الصغرى، وعدد محدود من هذه الجهات الفاعلة (حوالي 15 جمعية تمويل القروض الصغرى، تستأثر ثلاثة منها ب 93% من أنشطة القروض الصغرى) يمكن أن تشكل خطرا على الشركة، ولا سيما مخاطر ارتفاع حصتها في السوق و / أو مخاطر التركيز (خطر تركيز الائتمان على عدد قليل جدا من المستفيدين).

ويخفف من حدة هذا الخطر عدد من العوامل، بما في ذلك دعم السلطات لقطاع القروض الصغرى وتقديم الدعم "الجيدة" وللقطاع من قبل المانحين الدوليين، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الممارسات في المهنة (والتنظيم، ورصد المخاطر، ونظم المعلومات، إلخ)، وقوة واستمرار جمعيات القروض الصغرى.

تحذير

المعلومات المقدمة لا تمثل الا جزء من المذكرة الإخبارية المؤشر عليها من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع VI/EM/030/2017 بتاريخ 31 أكتوبر 2017.
ينصح بالإطلاع على المذكرة الإخبارية كاملة بالفرنسية والموضوعة رهن إشارة العموم حسب الترتيبات المذكورة في هذه المذكرة.